الجامعة ومئوية التأسيس

الندوة الجامعية الكبرى

المحور الإداري

المنعقدة بمناسبة مرور مائة عام
على تأسيس المملكة العربية السعودية

الرياض ٧ - ١٨ رجب ١٤٢٠هـ
الموافق ١٦ - ٢٧ أكتوبر ١٩٩٩م

المحتويات

الموضوع **الصفحة**

* تقديم بقلم سعادة الأستاذ الدكتور / خالد بن عبدالرحمن الحمودي
وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي ..... هـ
* تجربة المملكة العربية السعودية في مجال الإصلاح الإداري خلال
مائة عام عبدالرحمن بن أحمد هيجان ١-٣٨
* المؤسسات العامة في المملكة العربية السعودية وحيد بن أحمد الهندي،
ومحمد بن عبدالله الهران ٣٩-٩٦
* التخصيص وتوجهات التنمية المستقبلية في المملكة العربية السعودية
عبدالرحمن بن حمد الحميضي ٩٧-١٣٠
* تطور سوق العمل في المملكة العربية السعودية
حمد بن عبدالله ناصر الغنام ١٣١-١٦٠
* العلاقات التجارية التبادلية بين المملكة وأهم الشركاء التجاريين
خالد بن إبراهيم الدخيل ١٦١-٢٠٢
* تطور التنظيمات والمؤسسات الحكومية في المملكة العربية السعودية
خلال مائة عام هاني بن يوسف خاشقجي ٢٠١-٢٤٢
* تطور المنشآت الصناعية السعودية واستراتيجياتها المستقبلية
محمد بن حمد الكثيري و محمد بن عبدالله العوض ٢٤٣-٢٧٨
* رؤية اقتصادية لتطور إدارة الخدمات الصحية في المملكة العربية
السعودية محمد حامد عبدالله ٢٧٩-٣١٢
* تطور تعليم الإدارة في المملكة العربية السعودية
سالم بن سعيد القحطاني ٣١٣-٣٥٦

الموضوع

الصفحة

* تغير خلفيات المتقدمين لاختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أحمد بن عبدالله المغامس ٣٥٧-٣٧٨
* المعلوماتية والتعليم في جامعة الملك فيصل محمد أحمد فكيرين .. ٣٧٩-٣٩٧

Regional Development in Saudi Arabia and Its Planning Regions: An Overview Ahmad Sulaiman Bin-Obaid 1-17

الندوة الجامعية الكبرى (المحور الإداري)، ص ص ٣٩ - ٩٦ ، (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م).

المؤسسات العامة في المملكة العربية السعودية
الماضي ـ الحاضر ـ المستقبل

د. وحيد بن أحمد الهندي
أستاذ الإدارة العامة المشارك، رئيس قسم الإدارة العامة،

د. محمد بن عبدالله الهران
أستاذ الإدارة العامة المساعد،

كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود،
الرياض، المملكة العربية السعودية

ملخص البحث. ركزت هذه الدراسة على نمط المؤسسة العامة الذي تم استخدامه في محيط الإدارة العامة لإدارة الأنشطة الحكومية ذات الطبيعة الاقتصادية، ولقد استخدمت المملكة العربية السعودية هذا النمط التنظيمي اعتباراً من عام ١٣٧١هـ ثم تلا ذلك إنشاء المؤسسات العامة لتغطي بعضاً من الأنشطة الصناعية، والزراعية، والتعليمية، والمالية، والإدارية. وقد أوضحت تجربة المملكة العربية السعودية مع المؤسسات العامة أنها مرت بثلاث مراحل ؛ الأولى مرحلة الاستقلالية والتي بدأت بإعطاء هذه المؤسسات درجة كبيرة من الاستقلالية والمرونة، ثم مرحلة إعادة النظر وتم فيها تقييد حرية المؤسسات العامة عن طريق سحب لوائح الخدمة المدنية عليها، ثم مرحلة الاستثناءات، وهي المرحلة التي تم خلالها استثناء بعض من المؤسسات العامة من تطبيق أنظمة الخدمة المدنية والسماح لهذه المؤسسات بتطوير نظامها الخاص، وذلك بالتشاور مع وزارة الخدمة المدنية.

أظهرت بعض نتائج الدراسة أن المؤسسات العامة نمط تنظيمي منتشر استخدامه في الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية، إذ بلغ آخر تعداد لها (٣٧)، كما أنها تمارس عدداً من الأنشطة المالية والزراعية، والتعليمية، والإدارية، كما بينت الدراسة أن المؤسسات العامة أصبحت مقيدة بشدة نتيجة سحب لوائح الخدمة المدنية عليها.

أوصت الدراسة بعدد من التوصيات، منها: البدء في تحويل المؤسسات العامة ذات الطبيعة الاقتصادية إلى القطاع الخاص، وإرجاع بعض المؤسسات العامة ذات الطابع الخدمي إلى الوزارة الأم التي تتبعها، وتصبح في شكل وكالة تحت مظلة الوزارة. كما أوصت الدراسة بضرورة عقد ندوة يتم فيها مناقشة وضع المؤسسات العامة وكيفية إيجاد حلول لهذه الكيانات الإدارية ووضعها المستقبلي.